الأمم المتحدة



Distr.: General
19 May 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أشير إلى رسالتكم المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ (S/2003/431)، فأُرفق طي هذا، من أجل نظر أعضاء مجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٣ واردة من رئيسة المحكمة الدولية لرواندا، القاضية نافانيتيم بيلاي. وتطلب الرئيسة بيلاي في رسالتها تمديد فترة الولاية لأربعة قضاة دائمين غير منتخبين في المحكمة الدولية وذلك بقصد تمكينهم من إنجاز عدد من القضايا التي يجري النظر فيها.

وقد نظر أعضاء مجلس الأمن بعناية في الرسالة. ونتيجة لذلك، طُلب مني أن أبلغ القاضية بيلاي عن طريقكم، بوجهات نظر أعضاء مجلس الأمن حول المقترحات الواردة في رسالتها.

ففي حين أن أعضاء مجلس الأمن يشاطرون وجهة النظر القائلة بأن النظام الأساسي للمحكمة الدولية وكذلك سوابق مجلس الأمن تسمح من حيث المبدأ بإقرار التمديد المطلوب لفترة ولاية القضاة، بقصد السماح لهم بإنجاز أية قضايا يكونون قد بدأوا في النظر فيها، هناك أيضا وجهة نظر تقول بأن كل طلب يثير مجموعة مختلفة من المسائل القانونية والعملية.

ففيما يتعلق بالطلب المتصل بالقاضي بافيل دولينش، كان الاتفاق عاما على أنه في وسع مجلس الأمن إقرار التمديد المطلوب على النحو المشار إليه في رسالتكم.

أما فيما يتعلق بالقاضي ياكوف آركاديفيتش أوستروفيسكي، وهو من رعايا الاتحاد الروسي، فإن أعضاء مجلس الأمن على علم بأن الجمعية العامة كانت قد انتخبت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ القاضي سيرجاي ألكسايفيتش إيجوروف، وهو أيضا من رعايا الاتحاد الروسي، قاضيا دائما في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لفترة ولاية مدتها أربع سنوات تبدأ في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويشاطر أعضاء مجلس الأمن وجهة النظر القائلة بأنه في الإمكان إقرار التمديد المطلوب لفترة ولاية القاضي أوستروفيسكي، على النحو المشار

إليه في رسالتكم، لإنجاز قضية سيان جوجو، وذلك على أساس أن الظروف الفريدة المحيطة بهذا الطلب تبرر استثناء مؤقتا ومحدودا من الفقرة ١ من المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة.

أما فيما يتعلق بطلب الرئيسة بيلاي تمديد فترة ولاية القاضي ونستون تشرشل ماكوتو كي يتسنى له إنجاز قضايا كاجيلي جيلي وكاموهاندا، وبوتاريه، فقد خلص أعضاء مجلس الأمن إلى نتيجة مفادها أنه من المستحسن أن ينجز القاضي ماكوتو قضيتي كاجيلي جيلي وكاموهاندا المقرر إنجازهما في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. أما بالنسبة لقضية بوتاريه، فيرى أعضاء مجلس الأمن أن التمديد المطلوب حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ هو أطول من اللازم. وقد لاحظ أعضاء مجلس الأمن أن السوابق في هذا المجال لا تبرر تمديدا لفترة الولاية يتجاوز سنة واحدة. ولذلك، لم يشر أعضاء المجلس برغبة في إقرار هذا الطلب. وفي هذا الصدد، سيقدِّر أعضاء مجلس الأمن تلقي تأكيد من القاضية بيلاي بأنه سيكون من الضروري فعلا الشروع ثانية في قضية بوتاريه، وإذا كان الحال كذلك، ذكر الآثار المالية والعملية المترتبة على نقل قضية بوتاريه إلى دائرة محكمة تختلف في تكوينها، بما في ذلك الآثار المترتبة بالنسبة لاستراتيجية إنجاز أعمال المحكمة.

وفيما يتعلق بطلب القاضية بيلاي تمديد فترة ولايتها حتى إنجاز قضية وسائط الإعلام، فقد خلص أعضاء المجلس إلى نتيجة مفادها أن هذا الطلب يثير مجموعة مختلفة من المسائل تتطلب مزيدا من التوضيح قبل أن يقر المجلس طلبها. وأعضاء مجلس الأمن على علم بأنها انتُخبت في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣ قاضية للمحكمة الجنائية الدولية من قبل جمعية الدول الأطراف لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبأن فترة ولايتها قد بدأت في ١١ آذار/مارس ٢٠٠٣. وفي رأي الأعضاء أنه قبل أن يشرع المجلس في النظر في حالتها الخاصة، فإن الأعضاء سيقدِّرون اطلاعهم على كتاب خطي منها يؤكد أنها جاهزة تماما للعمل بوصفها قاضية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبأنها لن تنهمك في أي عمل موضوعي بوصفها قاضية المحكمة الجنائية الدولية خلال الفترة التي ستحتاجها لإنجاز قضية وسائط الإعلام.

وبالإضافة إلى هذا، أود إبلاغكم بأن أعضاء مجلس الأمن قد طلبوا مني التماس رأي ومشورة رئيسة المحكمة الجنائية الدولية بهذا الشأن على وجه التحديد.

وقبل أن يتخذ مجلس الأمن الإجراء المناسب بشأن طلبات التمديد لفترة الولاية لأربعة قضاة دائمين غير منتخبين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على النحو الوارد في

رسالتكم المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فإن أعضاء مجلس الأمن سيُقدِّرون تلقي إيضاح من الرئيسة بيلاي بشأن المسائل المذكورة أعلاه.

وبمجرد اتخاذ مجلس الأمن إجراء مناسبا بشأن هذه الطلبات، سيكون أعضاؤه ممتنين لو تلقوا تقارير ربع سنوية عن التقدم المحرز في القضايا المشار إليها في رسالتكم المؤرخة ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وأخيرا، فقد طلب مني أعضاء المجلس أن أعرب للرئيسة بيلاي وزملائها عن دعمهم المتواصل للمحكمة الدولية وعن تقديرهم لما تقوم به من أعمال.

(التوقيع) آدولفو **آجيلار تنسر**
رئيس مجلس الأمن